

التقرير الاقتصادي الشهري
أغسطس 2020

المحتويات

3	أولاً: التطورات الاقتصادية المحلية
3	1.1 متابعة تنفيذ خطة التنمية 2020/2019
4	2.1 السوق العقاري
6	3.1 تطورات أسعار صرف الدينار أمام أهم العملات
9	4.1 سوق الأوراق المالية
11	5.1 معدل التضخم
13	6.1 التطورات النقدية
17	ثانياً: التطورات النفطية
17	1.2 العراق يخفّض الإنتاج
17	2.2 الإنتاج والأسعار
19	3.2 النمو الاقتصادي
20	4.2 الطلب العالمي على النفط
22	5.2 العرض العالمي من النفط
23	6.2 التجارة النفطية، والمخزون النفطي
25	7.2 تطور عدد الحفّارات النفطية، والإنتاج الأمريكي
25	ثالثاً: التطورات الاقتصادية العالمية
25	1.3 اتجاهات مؤشر مشتريات المديرين
26	2.3 ارتفاع الصادرات الصينية بمعدل غير متوقع
27	3.3 التطورات الاقتصادية الأمريكية
27	1.3.3 الناتج المحلي الإجمالي
28	2.3.3 معدل التضخم
30	3.3.3 معدل البطالة
31	4.3 التطورات الاقتصادية الأوروبية
31	1.4.3 الناتج المحلي الإجمالي
32	2.4.3 معدل التضخم
33	3.4.3 البطالة

أولاً: التطورات الاقتصادية المحلية

1.1 متابعة تنفيذ خطة التنمية 2020/2019

نشرت الأمانة العامة للتخطيط والتنمية على موقعها تقرير متابعة الخطة المذكورة للفترة 2019/4/1 – 2020/3/31. وأوضح الملخص التنفيذي، الوارد بالتقرير، أن نسبة الإنفاق على المشروعات الخاصة في نهاية الربع الرابع من الخطة هي (67.4%). وأن عدد المشروعات المشمولة بالخطة هو (135) مشروع، وبإجمالي اعتماد مالي يبلغ (3.2) مليار دينار، وبإجمالي منفق يبلغ (2188.8) مليون دينار. وأن نسبة التنفيذ في الربع الرابع من الخطة 2020/2019 تقل عن نسبة التنفيذ لنفس الفترة المناظرة لخطة 2019/2018 (71%)، وتقل أيضاً عن النسبة المناظرة لخطة 2018/2017 (86.4%).

ويشير الملخص التنفيذي، أيضاً، إلى أن هناك (10) مشروعات تم إنجازها (من ضمن 135 مشروع)، و(3) مشروعات في فترة التسليم، و(51) مشروع في فترة التحفيز، (4) مشروعات لم تبدأ، و(67) مشروع في المرحلة التنفيذية.

كما يشير الملخص التنفيذي بأن أكثر من نصف المشروعات الواردة بالخطة (135 مشروع) هي "مشروعات إنشائية" (حوالي 52.6%)، وحوالي (44.5%) "مشروعات تطويرية"، والمتبقي شراكة (4 مشروعات)، ومشاركة مساهمة (مشروع واحد).

ومن ضمن (660) تحدي يوردها التقرير كتحديات أمام تنفيذ المشروعات، هناك (248) تحدي "إداري"، أي حوالي (37.5%) من إجمالي التحديات، و(190) تحدي "فني"، أي حوالي (28.7%) من إجمالي التحديات، و(103) تحدي "مالي"، أي حوالي (15.6%) من إجمالي التحديات، و(91) تحدي مرتبط بـ "جهات رقابية"، أي حوالي (13.7%)، والمتبقي (28) تحدي، هي تحديات "تشريعية"، أو ما نسبته حوالي (4.5%).

ولعلّ من أهم ما يسترعي الانتباه، ضمن أمور أخرى، هو أنه في الوقت الذي يمثل هدف تنويع مصادر الدخل هدفاً أساسياً ومحورياً لمستقبل الاقتصاد الكويتي (المحور الثاني)، يلاحظ، صفحة (11) من تقرير المتابعة، بأن الاعتمادات المالية لتطوير القطاع النفطي في الخطة تبلغ حوالي (1450) مليون دينار، وتمثل حوالي (97%) من إجمالي الاعتمادات (1493.8 مليون دينار) المخصصة لمحور "اقتصاد متنوع مستدام". في حين أن نصيب اعتمادات الأنشطة غير النفطية في الخطة لم تبلغ إلا في حدود (1256) مليون دينار، أو ما يمثل حوالي (3%) من إجمالي الاعتمادات المخصصة لهذا المحور. ويوضح الجدول (1) ملخصاً بعدد المشروعات، والاعتمادات المالية، والمنفق من الاعتمادات، لكل محور من محاور الخطة السبعة، حسب ما ورد في تقرير المتابعة.

جدول (1): عدد مشروعات خطة التنمية 2020/2019

والاعتمادات المالية، ونسبة الإنفاق من الاعتمادات

المحور	عدد المشروعات	الاعتمادات المالية لخطة التنمية 2020/2019	نسبة الإنفاق (%)
إدارة حكومية فعّالة	12	9.7	44.79
اقتصاد متنوع مستدام	28	1493.8	67.23
بيئة تحتية متطورة	26	807.6	51.85
بيئة معيشية مستدامة	16	423.1	96.68
رعاية صحية عالية الجودة	19	259.1	55.55
رأس مال بشري إبداعي	27	250.4	81.75
مكانة دولية متميزة	7	5.1	71.08

المصدر: مجمعة موقع الأمانة العامة للتخطيط والتنمية، تقرير متابعة تنفيذ الخطة 2020/2019، 2019/4/1 – 2020/3/31.

2.1 السوق العقاري

وفقاً لتقرير بنك الكويت الوطني، 18 أغسطس 2020، انخفضت مبيعات العقارات الإجمالية في الربع الثاني 2020 بنحو (83%)، على أساس شهري، و(86%)، على أساس سنوي، بسبب نتائج انتشار فيروس كورونا وتعتبر هذه المبيعات الأقل منذ عام 1991. رغم أن هناك تحسناً بدأ في شهر يونيو من نفس العام، بعد تخفيف قيود الحظر. علماً بأن المبيعات العقارية قد وصلت في

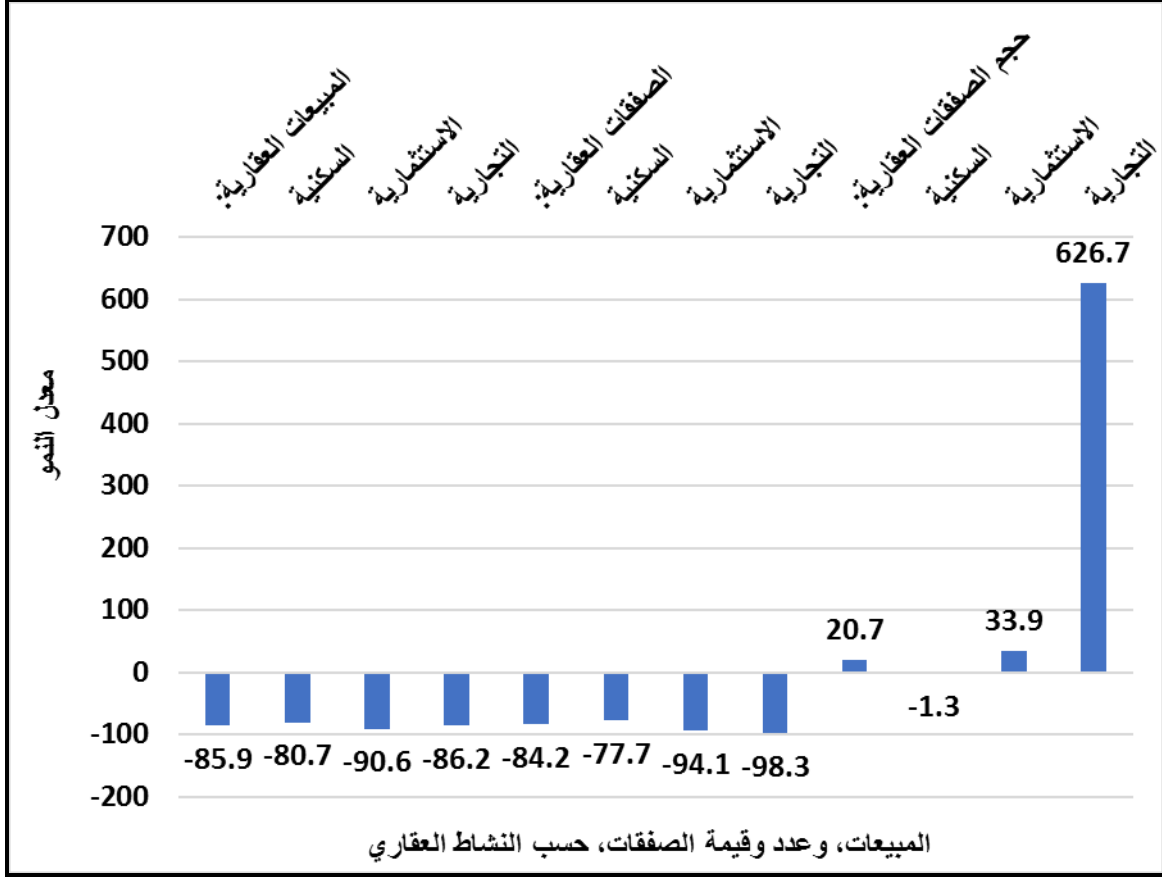
الربع الأول من عام 2020 إلى (668) مليون دينار، مقارنة مع (113) دينار تقريباً في الربع الأول من نفس العام. ويتوقع البنك أن يستغرق انتعاش السوق العقاري بعض الوقت، بسبب تداعيات الفيروس وانهيار أسعار النفط، خاصة في حالة العقار التجاري، والاستثماري، بسبب التأثيرات السلبية على الوافدين.

وبقدر تعلق الأمر بالقطاع العقاري الاستثماري، فقد انخفضت مبيعاته إلى حوالي (26) مليون في الربع الثاني من عام 2020، مقارنة مع (277) مليون دينار، تقريباً في الربع المناظر عام 2019. أي بنمو سالب يقدر بحوالي (-90.6%). مع توقع استمرار شواغر العقارات الاستثمارية، في ظل تراجع الإيجارات أو عدم تحصيلها.

أما في حالة القطاع العقاري السكني فقد هبطت المبيعات لتصل إلى حوالي (72.1) مليون دينار في النصف الثاني من عام 2020، مقارنة بحوالي (375) مليون دينار تقريباً، في الربع الثاني 2019، وبمعدل نمو سالب يبلغ حوالي (-80.7%). مع توقع انتعاش مبيعات القطاع العقاري السكني. وذلك يعود لارتباطه، كما يشير البنك، بطلب المواطنين ذوي الوظائف المستقرة.

أما القطاع العقاري التجاري فقد انخفضت مبيعاته من (121.9) مليون دينار في الربع الثاني من عام 2019، إلى حوالي (15.4) مليون دينار في الربع الثاني عام 2020. أي بمعدل نمو سالب بلغ حوالي (-86.2%). ويعود هذا النمو السالب، أساساً، إلى التوقف الجزئي/ الشامل للأنشطة التجارية خلال الحظر، وتعثر تسديد الإيجارات التجارية. ويتوقع أن يحتاج هذا النشاط العقاري التجاري إلى وقت للانتعاش، بسبب ارتفاع حالات الأنشطة المتعثرة، وفقدان عدد من الوافدين لوظائفهم. ويوضح الشكل (1) تطور معدل النمو بين الربعين الثاني من عامي 2019 و2020، حسب النشاط العقاري في مجال المبيعات وعدد، وحجم، الصفقات.

شكل (1): معدل نمو المبيعات، وعدد، وقيمة الأنشطة العقارية المختلفة:
السكنية، والاستثمارية، والتجارية
بين الربع الثاني 2019 والربع الثاني 2020 (%)

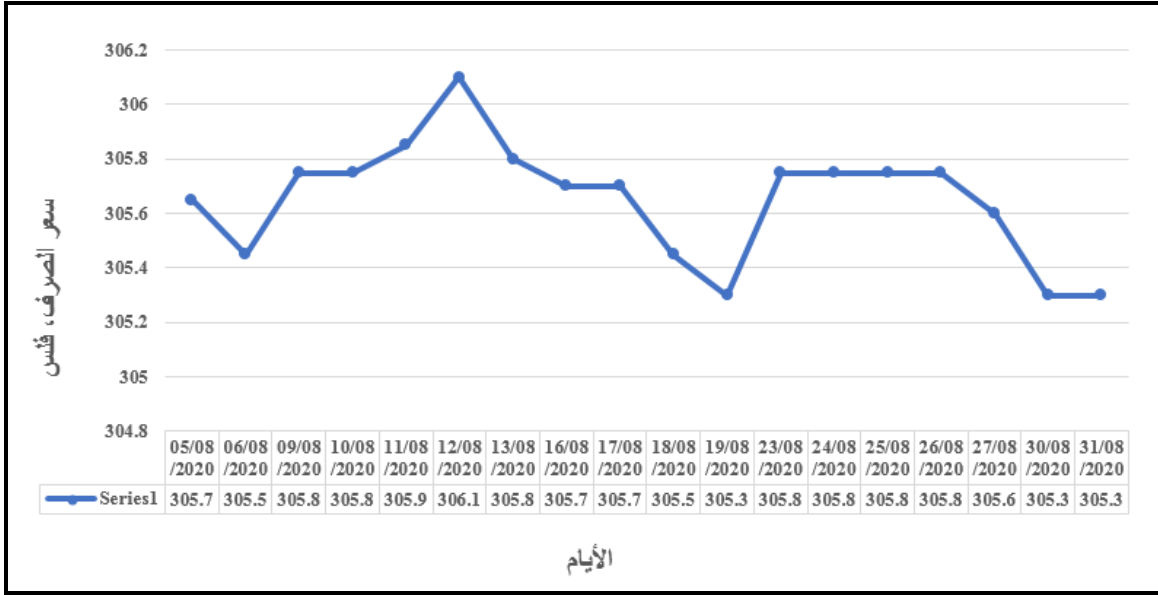


المصدر: محتسبة من البيانات الواردة في: بنك الكويت الوطني، سوق العقار، 18 أغسطس 2020.

3.1 تطورات أسعار صرف الدينار أمام أهم العملات

وصل أعلى سعر صرف الدينار الكويتي مقابل الدولار الأمريكي، خلال شهر أغسطس 2020، إلى حوالي (306.1) فلس. في حين وصل السعر بداية الشهر إلى (305.65) فلس، وفي آخر الشهر إلى (305.3) فلس، أي بنمو سالب بلغ حوالي (-0.11%). ويوضح الشكل (2) تطور هذا السعر خلال شهر أغسطس 2020.

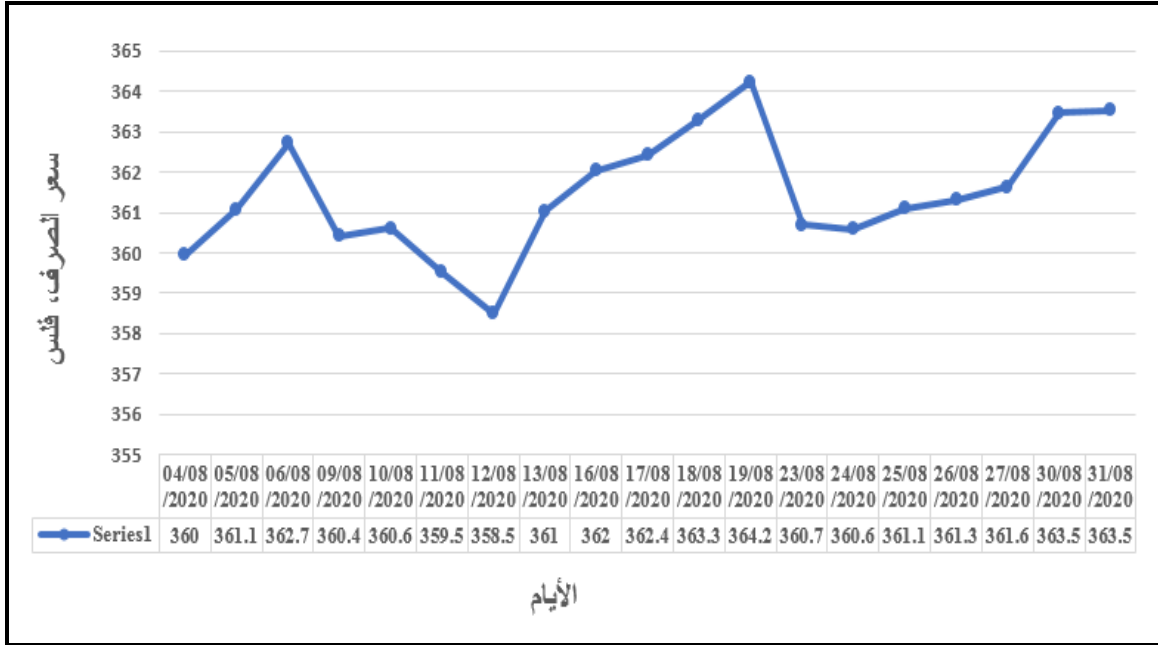
شكل (2): تطور سعر صرف الدينار الكويتي مقابل الدولار الأمريكي (فلس)
أغسطس 2020



المصدر: موقع بنك الكويت المركزي.

أما في حالة سعر صرف الدينار الكويتي مقابل اليورو فقد وصل أعلى سعر، خلال أغسطس 2020، إلى (363.54) فلس. ووصل السعر أول الشهر إلى (359.95) فلس، وآخر الشهر إلى أعلى سعر، أي (363.54) فلس. وبمعدل نمو موجب بلغ (+0.99%) تقريباً. ويوضح الشكل (3) تطور هذا السعر خلال الشهر المذكور.

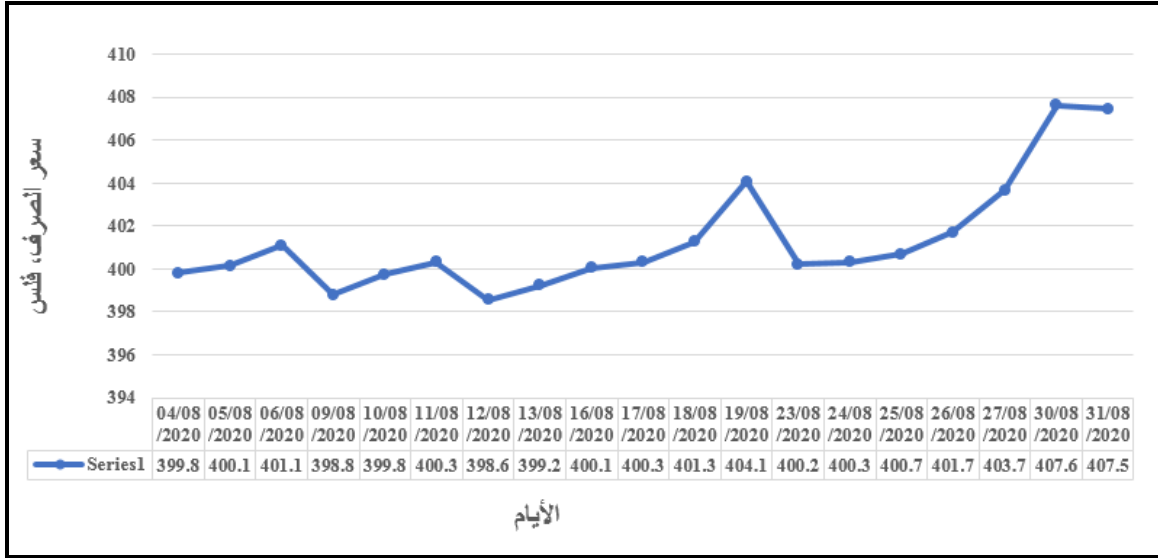
شكل (3): تطور سعر صرف الدينار الكويتي مقابل اليورو (فلس)
أغسطس 2020



المصدر: موقع بنك الكويت المركزي.

في حين وصل أعلى سعر صرف الدينار الكويتي مقابل الجنيه الإسترليني، خلال أغسطس 2020، إلى (407.62) فلس. ووصل السعر بداية الشهر إلى (399.82) فلس، وآخر الشهر إلى (407.47) فلس، أي بمعدل نمو موجب بلغ تقريباً (+1.9%). ويوضح الشكل (4) تطور هذا السعر خلال الشهر المذكور.

شكل (4): تطور سعر صرف الجنيه الاسترليني مقابل الدينار الكويتي (فلس)
أغسطس 2020

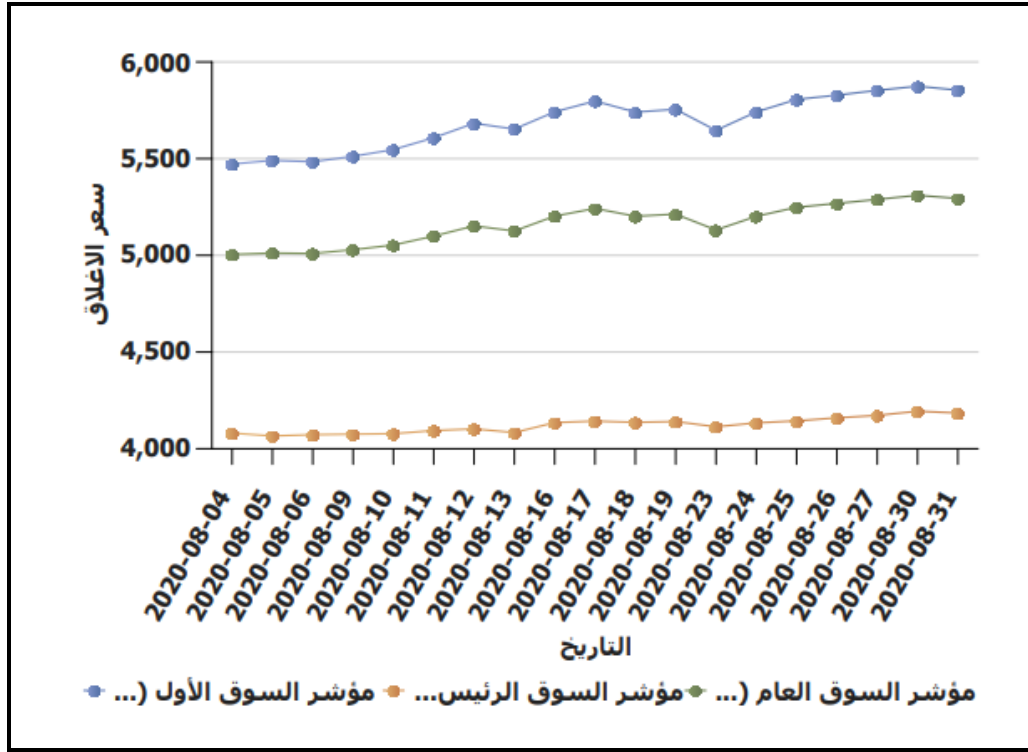


المصدر: موقع بنك الكويت المركزي.

4.1 سوق الأوراق المالية

عكس أداء السوق خلال شهر يوليو 2020، أوضحت المؤشرات تحسّن الأداء خلال شهر أغسطس نفس العام. حيث تمكّن السوق من تعويض الخسائر، خاصة من خلال تطور مؤشر السوق الأول الذي حقق نمواً بلغ حوالي (8.1%) خلال شهر أغسطس. مع نمو بلغ حوالي (2.4%) في حالة مؤشر السوق الرئيسي، و(6.5%) في حالة المؤشر العام. أما المؤشر الرئيسي فقد حقق نمو بلغ حوالي (3.3%). ويعزى هذا التطور إلى عدة عوامل منها الدخول في المرحلة الرابعة من العودة للحياة الاقتصادية الطبيعية، ونشر إفصاحات الشركات الفعلية، وإدراج شركة شمال الزور للطاقة في السوق الأول. ويوضح الشكل (5) تطور قيم مؤشرات السوق لشهر أغسطس 2020.

شكل (5): تطور المؤشرات الثلاث لسوق الأوراق المالية، أغسطس 2020



المصدر: موقع سوق الأوراق المالية.

وكان من نتيجة هذه التطورات الإيجابية أن سجّل السوق مكاسب رأسمالية، خلال شهر أغسطس 2020، بلغت حوالي (2.2) مليار دينار، مع وصول القيمة السوقية نهاية الشهر المذكور إلى حوالي (30.5) مليار دينار.

كما ارتفعت عدد الأسهم المتداولة، خلال شهر أغسطس، لتصل إلى حوالي (198.5) مليون سهم، وبمعدل نمو، عن الشهر السابق، بلغ حوالي (62.0%). مع نمو قيمة المتوسط اليومي للتداول، خلال شهر أغسطس بمعدل (44.4%).

وفيما يتعلق بتطورات السوق، قطاعياً، خلال شهر أغسطس، احتل قطاع "الخدمات المالية"، على أساس "حجم" التداول، المركز الأول وبعدهم أسهم وصل إلى حوالي (1.1) مليار سهم، وتمثل حوالي (29.2%) من إجمالي "كمية" التداول البالغة حوالي (3.77) مليار سهم. وجاء في المرتبة

الثانية قطاع "البنوك" وبعدهم أسهم حوالي (1) مليار سهم وبنسبة (27.4%). وفي المرتبة الثالثة قطاع "النفط والغاز" وبعدهم أسهم حوالي (466) مليون سهم، وبنسبة (12.4%).

أما على أساس "قيمة" التداول فقد تصدر قطاع "البنوك" وبقية بلغت (356.4) مليون دينار وبنسبة (51.6%) من مجموع "قيمة" التداول البالغة حوالي (690.8) مليون دينار. وفي المرتبة الثانية قطاع "المنافع" وبقية بلغت (86.8) مليون دينار تقريباً، وبنسبة (12.6%). والمرتبة الثالثة قطاع "الصناعة" وبقية (83.4) مليون دينار، وبنسبة (12.1%).

5.1 معدل التضخم

صدر عن الإدارة المركزية للإحصاء تقرير الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين لشهر يوليو 2020. ووصل معدل التضخم، التغير في الرقم القياسي، على أساس شهري، إلى (0.43%)، وعلى أساس سنوي إلى (1.92%). وكلا المعدلين شهدا اتجاهًا للارتفاع. وتركز أكبر ارتفاع، على أساس المجموعات، شهرياً، في "الأغذية والمشروبات" (1.79%)، ثم "المفروشات المنزلية والصيانة" (0.65%)، و"السلع والخدمات المتنوعة" (0.53%). أما على المستوى السنوي فقد تجسد أكبر ارتفاع في مجموعات "السلع والخدمات المتنوعة" (5.54%)، ثم "المفروشات المنزلية والصيانة" (4.02%)، و"الأغذية والمشروبات" (3.74%). ولم يشهد معدل التضخم، على أساس المجموعات، إلا في حالة "المطاعم والفنادق"، على أساس سنوي (-0.08%).

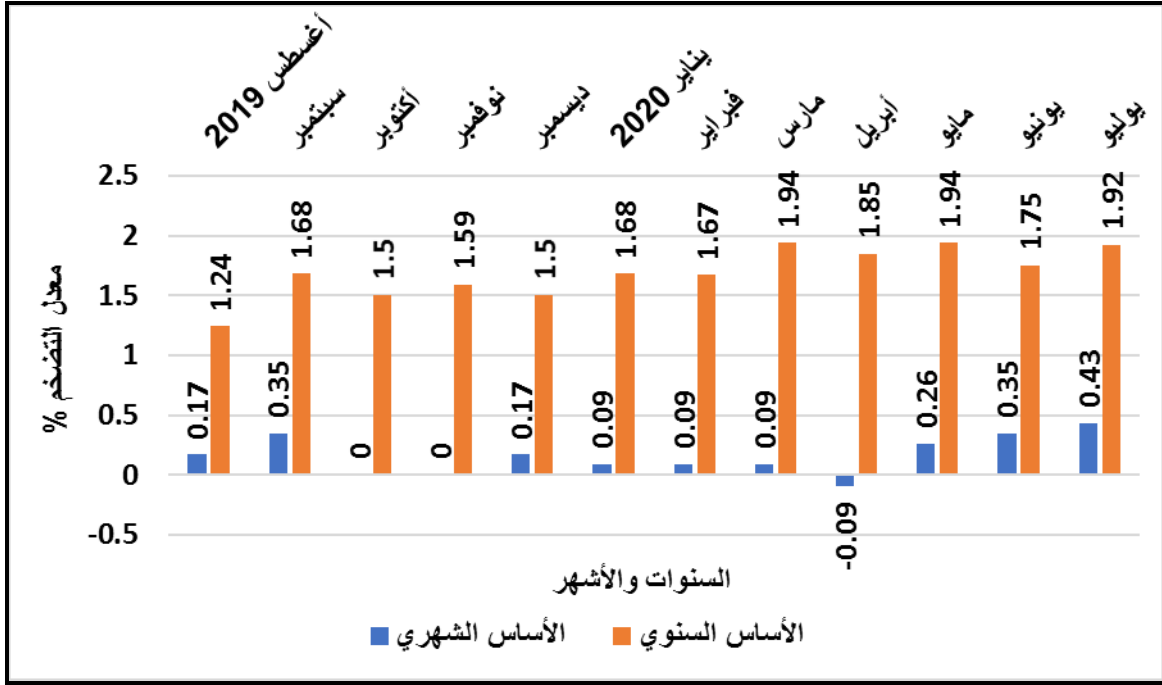
أما في حالة معدل التضخم "الأساسي"، باستثناء الأغذية والمشروبات، فقد وصل شهرياً إلى (0.17%)، و سنوياً إلى (1.56%). وفي حالة استثناء السكن، وصل شهرياً إلى (0.69%)، و سنوياً إلى (2.89%). ويوضح الجدول (2) معدلات التضخم، لشهر يوليو 2020، على أساس شهري وسنوي. في حين يوضح الشكل (6) تطور معدلات التضخم، خلال العام الماضي المنتهي في يوليو 2020، شهرياً وسنوياً.

جدول (2): تطور الأرقام القياسية ومعدل التضخم
يوليو 2020 (%)

التغير السنوي (%)		التغير الشهري (%)		يوليو 2020	يونيو 2020	يوليو 2019	المجموعات الرئيسية
▲	1.92	▲	0.43	116.6	116.1	114.4	الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك
▲	3.74	▲	1.79	113.6	111.6	109.5	الأغذية والمشروبات
▲	3.29	-	0.00	135.0	135.0	130.7	السجائر والتبغ
▲	3.27	▲	0.27	110.5	110.2	107.0	الكساء وملبوسات القدم
-	0.00	-	0.00	115.0	115.0	115.0	خدمات المسكن
▲	4.02	▲	0.65	124.2	123.4	119.4	المفروشات المنزلية ومعدات الصيانة
▲	1.47	-	0.00	110.3	110.3	108.7	الصحة
▲	0.32	▲	0.08	125.7	125.6	125.3	النقل
▲	3.20	▲	0.09	112.9	112.8	109.4	الاتصالات
▲	0.82	▲	0.45	110.4	109.9	109.5	الترفيهية والثقافية
▲	1.72	-	0.00	124.2	124.2	122.1	التعليم
▼	0.08-	-	0.00	122.5	122.5	122.6	المطاعم والفنادق
▲	5.54	▲	0.53	114.3	113.7	108.3	السلع والخدمات المتنوعة
▲	1.56	▲	0.17	117.2	117.0	115.4	باستثناء الأغذية والمشروبات
▲	2.89	▲	0.69	117.4	116.6	114.1	باستثناء خدمات السكن

المصدر: الأرقام القياسية لأسعار المستهلك، الإدارة المركزية للإحصاء، يوليو، 2020.

شكل (6): معدل التضخم على أساس شهري وسنوي
يونيو 2019 - يوليو 2020 (%)



المصدر: محتسب من التقارير الشهرية للأرقام القياسية لأسعار المستهلكين.

6.1 التطورات النقدية

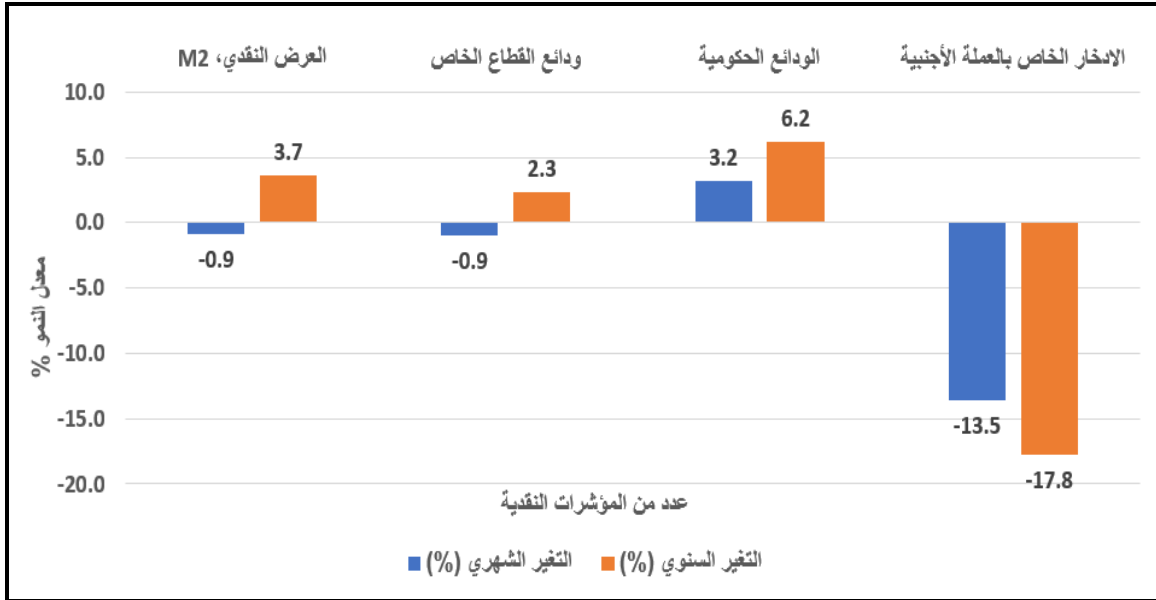
أظهرت نتائج قيم عدد من المؤشرات النقدية، لشهر يوليو 2020، انخفاض طفيف في العرض النقدي (M2)، على أساس شهري (-0.9%)، مع ارتفاع بنمو هذا العرض، على أساس سنوي، بنحو (+3.7%). وبالعودة إلى العوامل المؤثرة على العرض النقدي يلاحظ أن التغيير، على أساس شهري، يعزى إلى انخفاض المطالبات على القطاع الخاص (من 254.6 مليون دينار في يونيو إلى 149.8 مليون دينار في يوليو 2020). مع زيادة المدخرات الحكومية (من 502.7 مليون دينار في يونيو إلى -101.5 مليون دينار في يوليو، الإشارة السالبة تعني زيادة).

أما على أساس سنوي فإن معدل النمو يعود إلى ارتفاع المطالبات على القطاع الخاص (من 100.5- مليون دينار في يوليو 2019 إلى 149.8 مليون دينار في يوليو 2020)، وانخفاض

المدخرات الحكومية (من -283.5 في يوليو 2019 إلى -101.5 مليون دينار في يوليو 2020)، أساساً.

أما ودائع القطاع الخاص بالعملة المحلية، فقد نمت، على أساس شهري بنحو (-0.9%)، على أساس سنوي بحوالي (2.3%)، مع نمو موجب للودائع الحكومية شهرياً بنحو (3.2%)، وسنوياً يضعف هذا المعدل، حوالي (6.2%) . أما مدخرات القطاع الخاص بالعملة الأجنبية بالجهاز المصرفي المحلي فاتجه للنمو بالسالب شهرياً، وسنوياً (-13.5%، و -17.8%، تبعاً). وهو أمر يفسّر لصالح الإيداعات بالعملة المحلية. ويوضح الشكل (7) معدلات النمو الشهرية والسنوية لعدد من المؤشرات النقدية المشار إليها أعلاه.

شكل (7): معدل النمو الشهري، والسنوي، لعدد من المؤشرات النقدية يوليو 2020 (%)



المصدر: محتسبة من بيانات المؤشرات النقدية، موقع بنك الكويت المركزي.

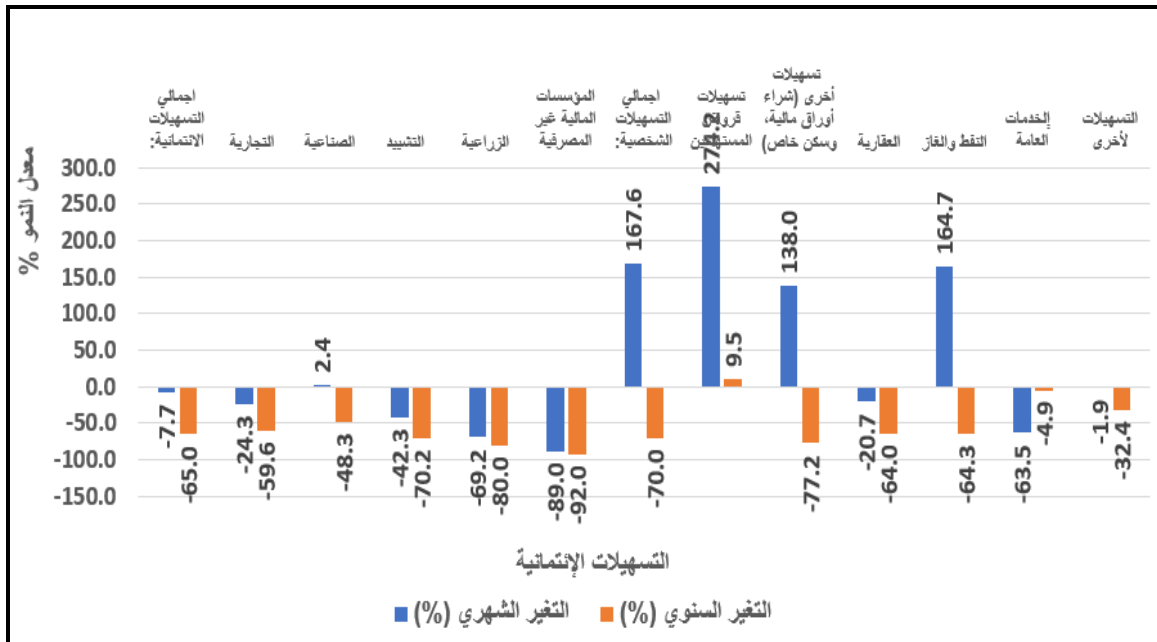
وفي مجال التسهيلات الائتمانية شهد أعلى معدل النمو، على أساس شهري، أكبر ارتفاع في قطاع "إجمالي التسهيلات الشخصية" (167.6%)، وأغلبها قروض مستهلكين. وهذا أمر طبيعي بعد

عودة الحياة الطبيعية وانتعاش الائتمان الشخصي. ثم ائتمان "النفط والغاز" (164.7%). ويعود هذا الارتفاع بالنمو إلى الانخفاض في قيمة هذا الائتمان في شهر يونيو (5.1 مليون).

أما أكبر الانخفاضات في معدل نمو الائتمان الشهري فتجسدت في "المؤسسات المالية غير المصرفية"، مثل الصرافة وصناديق الاستثمار، وبلغ الانخفاض (-89.0%)، يليه "الزراعة" (-69.2%) (من 1.3 مليون إلى 0.4 مليون). مع انخفاضات في "القروض التجارية" (-24.3%)، و"التشييد" (-42.3%)، و"العقار" (-20.7%). وتعكس هذه المعدلات السالبة بطء عودة النشاط لهذه الأنشطة لأسباب مرتبطة بالصدمة النفطية، والصحية. أما على المستوى السنوي فشهدت كافة القطاعات الائتمانية اتجاهاً للانخفاض، ما عدا "القروض الاستهلاكية والشخصية" التي نمت بحوالي (+9.5%). ويوضح الشكل (8) تطور المعدل السنوي الشهري والسنوي لمكونات التسهيلات الائتمانية.

شكل (8): معدل النمو الشهري، والسنوي، للتسهيلات الائتمانية

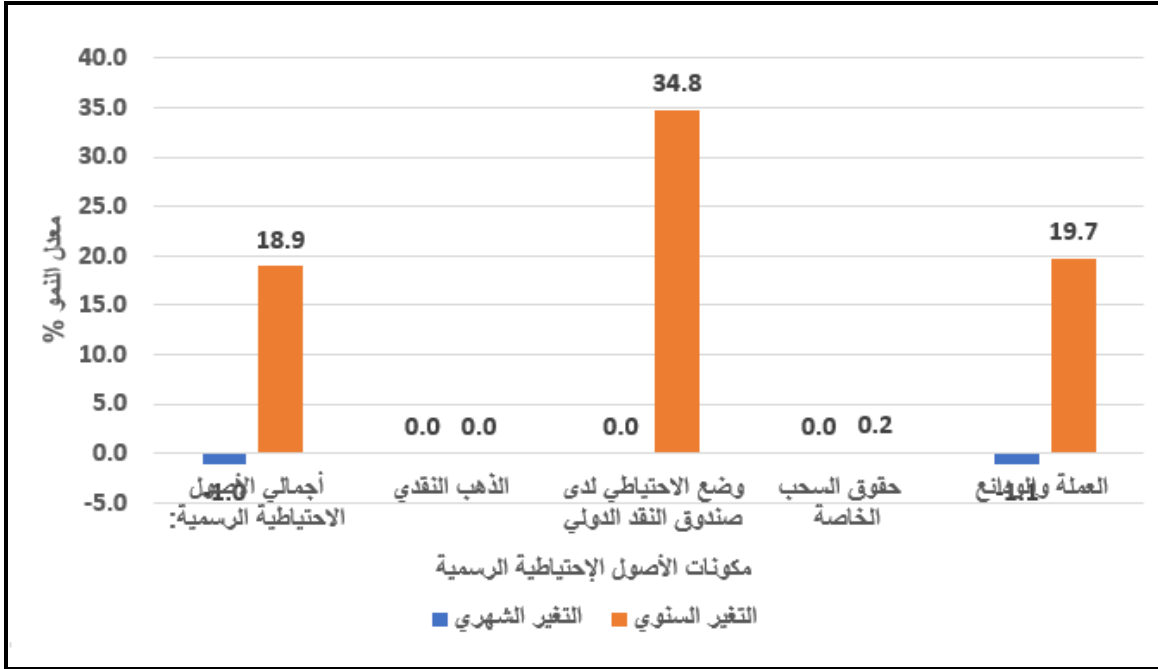
يوليو 2020 (%)



المصدر: محتسبة من بيانات المؤشرات النقدية، موقع بنك الكويت المركزي.

وفي حالة مؤشرات مكونات الأصول الاحتياطية الرسمية لشهر يوليو 2020، فقد شهدت إجمالي الأصول نمواً واضحاً، على أساس سنوي، بمعدل (+18.9%) ويعود ذلك أساساً لنمو مكوّن "وضع الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي" (+34.8%)، والعملية والودائع (+19.7%). مع عدم نمو بقية المكونات. أما على أساس شهري فيمكن وصف النمو بأنه مستقر. ويوضح الشكل (9) تطور معدل نمو مكونات هذه الأصول شهرياً وسنوياً.

شكل (9): معدل النمو الشهري، والسنوي، لمكونات الأصول الاحتياطية الرسمية يوليو 2020 (%)



المصدر: محتسبة من بيانات المؤشرات النقدية، موقع بنك الكويت المركزي.

واتجه معدل نمو أسعار الفائدة، على الودائع، لمختلف الأجل، بالدينار، والدولار الأمريكي، انخفاضاً على أساس سنوي. إلا أن معدل الانخفاض أقل في حالة الودائع بالدينار، مقارنة بالودائع بالدولار. مع تغير طفيف على أساس شهري.

ثانياً: التطورات النفطية

1.2 العراق يخفّض الإنتاج

بدأ العراق، باعتباره ثاني أكبر منتج في أوبك، بتخفيض الإنتاج، منذ بداية أغسطس 2020، التزاماً بالتعهدات السابقة في هذا المجال والتي تم التراخي في تنفيذها سابقاً. ووفقاً لأرقام "بترو لوجستكس Petro Logistics"، فقد تراجعت الصادرات النفطية العراقية، في الجنوب، إلى (2.63) مليون برميل/ يوم حتى 25 أغسطس. ويقلّ هذا الرقم بنحو (40) ألف برميل/ يوم عن ما يناظره في يوليو، الشهر السابق لصادرات الجنوب، والبالغة (2.67) مليون برميل/ يوم. ولا يزال هناك حاجة لمزيد من التخفيض لتعويض تخمة المفروض في الأشهر الماضية، ومنذ إعلان اتفاق مايو لخفض الإنتاج.

وأشار العراق، وفقاً لنفس المصدر، بترو لوجستكس، أنه سيخفّض حوالي (400) ألف برميل/ يوم إضافية، اعتباراً من السابع أغسطس، خلال شهري أغسطس وسبتمبر، لتعويض زيادة الإنتاج خلال أشهر مايو، يونيو 2020. علماً بأن صادرات آبار الشمال تراجعت، خلال أغسطس، إلى (400) ألف برميل/ يوم، حسب معلومات نفس المصدر. وعلى العموم انخفضت الصادرات النفطية العراقية بحوالي (80) برميل/ يوم حتى 25 أغسطس، وبالاعتماد على متوسط مختلف التقديرات المتاحة. علماً بأن نسبة التزام العراق بخفض الإنتاج النفطي خلال يوليو 2002 كانت حوالي (73%)، وفقاً لمسح رويتر. وفي ضوء تقليص حجم الإنتاج تصبح نسبة الالتزام في أغسطس حوالي (106%).

2.2 الإنتاج والأسعار

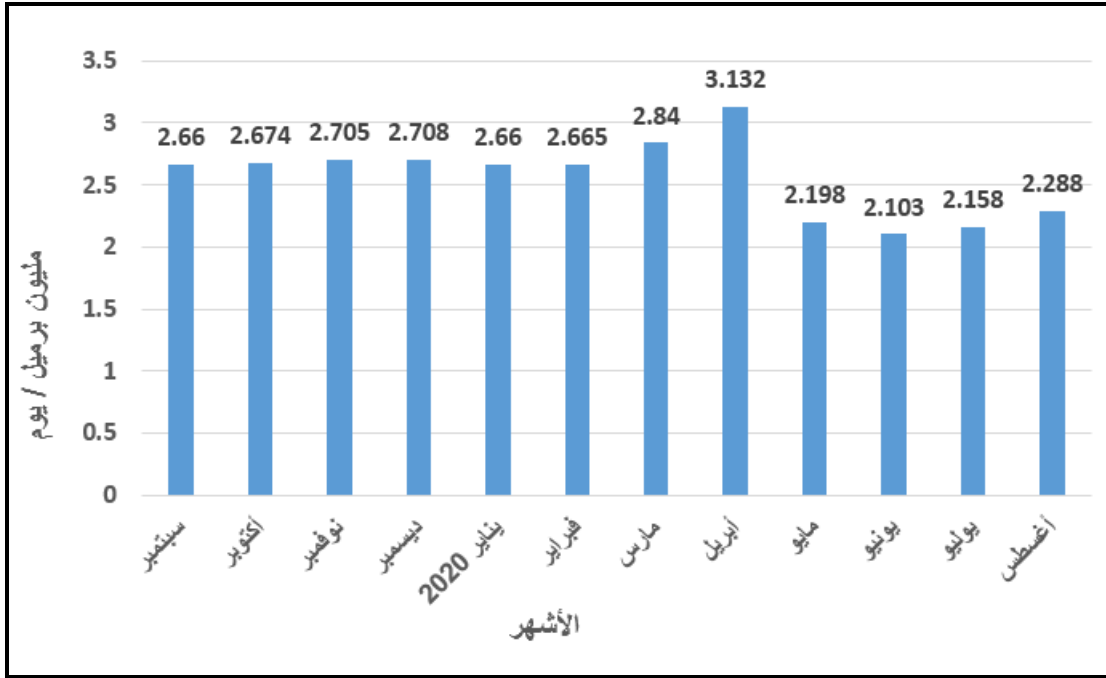
وصل إنتاج منظمة أوبك، في أغسطس 2020، إلى (24.045) مليون برميل/ يوم، وبارتفاع بلغ (762) ألف برميل/ يوم عن مستوى الإنتاج الشهر السابق، يوليو، والبالغ (23.283) مليون برميل/ يوم. وتركز أكبر ارتفاع بين شهري يوليو وأغسطس في المملكة العربية السعودية (+475) ألف برميل/ يوم، ثم الإمارات العربية المتحدة (+180) ألف برميل/ يوم، والجزائر (+47) ألف برميل/ يوم، وأنغولا (+24) ألف برميل/ يوم. مع انخفاض في الإنتاج تركّز أغلبه

في العراق (-100) ألف برميل/ يوم (بهدف تعويض تجاوزات الحصص سابقاً)، وغينيا الاستوائية (-11) ألف برميل/ يوم، والكونغو (-8) ألف برميل/ يوم. أما في حالة دولة الكويت فقد ارتفع الإنتاج خلال شهر أغسطس بحوالي (+127) ألف برميل/ يوم. ويوضح الشكل (10) تطور الإنتاج النفطي الكويتي خلال السنة الماضية المنتهية في أغسطس 2020.

شكل (10): تطور الإنتاج النفطي بدولة الكويت

سبتمبر 2019 - أغسطس 2020

(مليون برميل/ يوم)

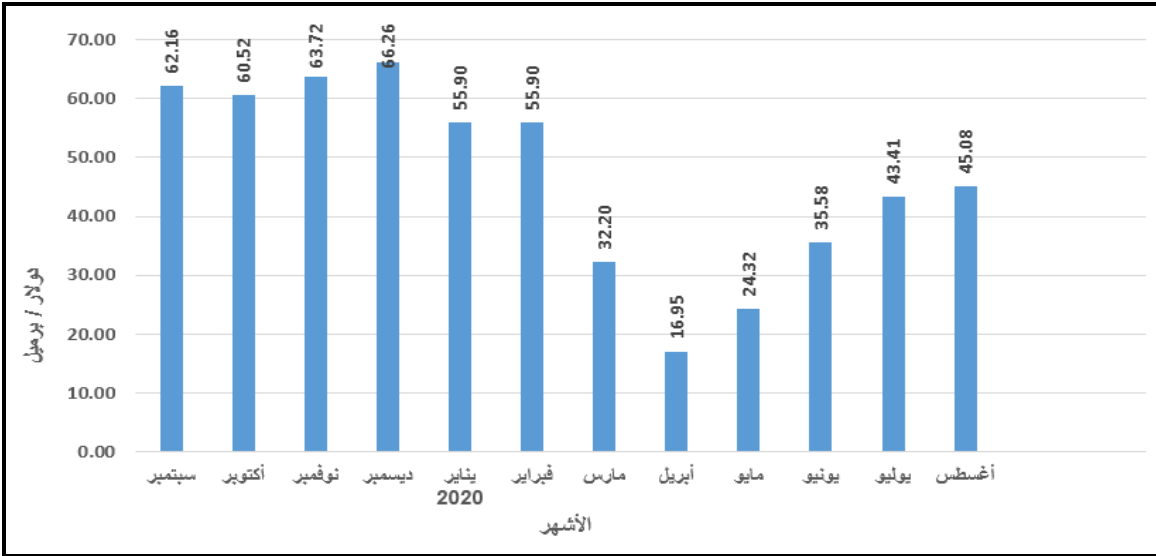


المصدر: OPEC, Oil Monthly Report, September, 2020.

أما فيما يخص الأسعار النفطية فقد ارتفع سعر برميل أوبك المرجعي من (43.42) دولار/ برميل في يوليو إلى (45.19) دولار/ برميل في أغسطس 2020. أي بارتفاع (1.77) دولار/ برميل. وبالمقارنة على أساس سنوي فإن متوسط السعر قد انخفض من (64.63) دولار/ برميل، كمتوسط لعام 2019، إلى (40.50) دولار/ برميل، كمتوسط لعام 2020. أي بنسبة انخفاض بلغت حوالي (37.3%). أما في حالة دولة الكويت فقد ارتفع سعر برميل النفط المصدر من (43.31)

دولار/ برميل في يوليو إلى (45.08) دولار/ برميل في أغسطس 2020، أي بارتفاع بلغ (1.77) دولار/ برميل (أي بنسبة ارتفاع 4.1%). أما على أساس سنوي (سبتمبر 2019/أغسطس 2020) فقد انخفض السعر بحوالي (17.08) دولار/ برميل، أي بنسبة انخفاض (-27.4%). ويوضح الشكل (11) تطور سعر برميل النفط الكويتي المصدر خلال العام الماضي المنتهي في أغسطس 2020.

شكل (11): تطور سعر برميل النفط الكويتي المصدر
سبتمبر 2019 – يوليو 2020
(دولار/ برميل)



المصدر: OPEC, Oil Monthly Report, September, 2020.

3.2 النمو الاقتصادي

لا زالت معدلات النمو تتصف بعدم الاستقرار اعتماداً على مدى تأثر كل بلد بتطورات فيروس كورونا، ومدى فعالية الحزم النقدية والمالية. وعلى الجانب الإيجابي تشير تقديرات شهر أغسطس 2020 إلى تحسن توقعات النمو، لعام 2020، لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD، وبشكل أفضل من البلدان الناشئة. حيث ارتفع معدل النمو المتوقع بنحو (+0.2%) مقارنة بشهر يوليو السابق. أما في حالة الولايات المتحدة،

ومنطقة اليورو فقد تحسّن توقع النمو لنفس السنة بنحو (+0.2%) و (+0.3%)، تبعاً. وذلك رغم تسارع تفشي الفيروس. مع توقع تحسّن معدل النمو البرازيلي بحوالي (+0.2%)، أيضاً. أما البلدان التي استقر فيها معدل النمو المتوقع لعام 2020 خلال شهر أغسطس، أي نفس معدل النمو المتوقع خلال الشهر السابق، يوليو، فهي المملكة المتحدة (-8.8%)، والصين (+1.8%). مع انخفاض توقعات معدل النمو في حالات العالم بنحو (-0.1%)، أي من (-4.0%) في يوليو إلى (-4.1%) في أغسطس 2020، والهند، انخفاض بنحو (-1.6%)، من (-4.6% إلى -6.2%)، وروسيا، انخفاض بنحو (-0.2%)، من (-4.7% إلى -4.9%). ويوضح الجدول (3) توقعات معدل النمو الاقتصادي لشهر أغسطس 2020 لعدد من الأقاليم، والدول، لعام 2020، والتغير عن توقعات شهر يوليو.

جدول (3): توقعات معدل النمو لشهر أغسطس 2020 (%)

روسيا	البرازيل	الهند	الصين	اليابان	المملكة المتحدة	منطقة اليورو	الولايات المتحدة	منظمة التعاون الاقتصادي	العالم	2020
4.9-	6.5-	6.2-	1.8	5.5-	8.8-	7.7-	5.1-	6.0-	4.1-	الاختلاف عن توقعات شهر يوليو
0.2-	0.5	1.6-	0.0	0.4-	0.0	0.3	0.2	0.2	0.1-	

المصدر: OPEC, Oil Monthly Report, September, 2020.

4.2 الطلب العالمي على النفط

وفقاً لتقديرات شهر أغسطس 2020، تم تخفيض توقعات نمو الطلب العالمي على النفط لنفس العام، بنحو (0.4) مليون برميل/يوم. أي من (90.63) مليون برميل/يوم، حسب تقديرات شهر يوليو إلى (90.23) مليون برميل/يوم، حسب تقديرات شهر أغسطس 2020.

وقد تم تعديل توقعات طلب منظمة التعاون الاقتصادي بحوالي (0.1) مليون برميل/يوم، باتجاه الارتفاع، حسب تقديرات شهر أغسطس، لعام 2020. وذلك يعود لانخفاض الطلب بأقل من المتوقع في طاقة الأقاليم الفرعية للمنظمة خلال النصف الثاني من عام 2020. بالإضافة إلى

زيادة الطلب لأغراض التسخين، في دول المنظمة الأوروبية. كما أن نمط الطلب في إقليم آسيا الباسيفيكية خلال النصف الثاني من 2020، وكوريا الجنوبية، أفضل مما كان متوقعاً سابقاً. وقد تدعم اتجاه تحسّن الطلب على النفط، أيضاً، بسبب انتعاش النمو الصناعي، والذي ساهم، بدوره، في زيادة الطلب على الديزل والمنتجات البتروكيمياوية.

ومع ذلك فإن توقع الطلب على النفط في منظمة التعاون الاقتصادي، ضمن أعضائها الأمريكان، قد تم خفضه بسبب بطء الانتعاش الذي كان مفترضاً سابقاً في قطاع النقل. ويوضح الجدول (4) توقّعات الطلب العالمي على النفط خلال عام 2020، والتغيرات عن عام 2019 للعالم والأقاليم الاقتصادية المختلفة، حسب تقديرات شهر أغسطس لعام 2020.

جدول (4): توقّعات الطلب العالمي على النفط لعام 2020 حسب تقديرات شهر أغسطس نفس العام، وبالمقارنة مع التغيرات النسبية عن توقّعات عام 2019 (مليون برميل/ يوم)

الطلب العالمي على النفط		الأقاليم
التغير عن عام 2019 (%)	التوقع لعام 2020	
-9.45	23.21	القارة الأمريكية
-8.78	18.97	منها: الولايات المتحدة
-11.07	12.68	القارة الأوروبية
-10.01	7.01	آسيا الباسيفيكية
-10.02	42.90	مجموع دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
-11.26	12.31	دول آسيا الأخرى:
-16.59	4.04	منها: الهند
-9.11	5.99	أمريكا اللاتينية
-8.02	7.54	الشرق الأوسط
-7.76	4.10	أفريقيا
-9.56	29.95	مجموع الدول النامية
-9.90	4.36	دول الاتحاد السوفيتي السابق
-25.17	0.57	دول أوروبية أخرى
-6.36	12.45	الصين
-8.03	17.39	مجموع بقية الأقاليم
-9.49	90.23	العالم
-9.09	90.36	تقدير الشهر السابق
-0.40	-0.40	التعديل

المصدر: OPEC, Oil Report, September, 2020.

5.2 العرض العالمي من النفط

خضعت تقديرات الإنتاج السائل لعام 2020، حسب تقديرات شهر أغسطس من نفس العام، إلى إعادة تقييم باتجاه الارتفاع، مقارنة مع تقديرات شهر يوليو السابق، وذلك بنحو (360) ألف برميل/يوم. ويعود ذلك، أساساً، إلى تحسّن الإنتاج السائل بالولايات المتحدة أفضل من المتوقع، خلال شهر يونيو 2020، بحوالي (1.0) مليون برميل/يوم، على أساس شهري. وعليه يقدر إنتاج الدول غير الأعضاء في أوبك، لعام 2020، بحوالي (62.47) مليون برميل/يوم. ورغم خسائر العرض النفطي، في هذه الدول، في الربع الثاني من عام 2020، بسبب انتشار الوباء، إلا أن الانخفاض في الإنتاج، بهذه الدول، كان أقل من الانخفاض في الطلب على النفط. علماً بأن التحسن بالعرض النفطي قد بدأ في التحسن في الولايات المتحدة، وكندا، وأمريكا اللاتينية، في الربع الثالث من عام 2020 (رغم التأثير السلبي لأعضاء لورا Laura الذي أثر سلباً على إنتاج خليج المكسيك في الولايات المتحدة). ويتوقع أن ينتعش، تدريجياً، عرض الإنتاج السائل في البلدان غير الأعضاء في أوبك في الربع الثالث من العام الجاري (بنحو 0.2 مليون برميل/يوم)، وفي الربع الرابع (بنحو 0.7 مليون برميل/يوم). ويوضح الجدول (5) توقعات الإنتاج السائل في البلدان غير الأعضاء في أوبك لعام 2020، وبالمقارنة مع 2019.

جدول (5): تقديرات الإنتاج السائل، أغسطس 2020
بالمقارنة مع عام 2019 (مليون برميل/ يوم)

التغير عن 2019	توقع عام 2020	الأقاليم
-1.31	24.46	دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الأمريكية
0.25	3.96	دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الأوروبية
0.04	0.56	دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الآسيوية الباسيفيكية
-1.03	28.98	مجموع دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
-0.21	3.32	الدول الآسيوية الأخرى
0.15	6.21	أمريكا اللاتينية
-0.07	3.12	الشرق الأوسط
-0.08	1.45	أفريقيا
-2.0	14.12	مجموع الدول النامية
-1.31	13.08	دول الاتحاد السوفيتي السابق
0.00	0.12	بقية بلدان أوروبا
0.06	4.11	الصين
-2.49	60.40	مجموع إنتاج البلدان غير الأعضاء في أوبك
-0.19	2.07	عوائد التكرير
-2.68	62.47	الإنتاج السائل للدول غير الأعضاء في أوبك

المصدر: OPEC, Oil Report, September, 2020.

6.2 التجارة النفطية، والمخزون النفطي

تشير البيانات، الأولية، إلى انخفاض الواردات النفطية الخام للولايات المتحدة، على أساس شهري، خلال أغسطس 2020، لتصل إلى (5.5). وهو المستوى المعادل لواردات الولايات المتحدة خلال "إبريل الأسود" من العام الجاري. أما فيما يتعلق بالصادرات النفطية للولايات المتحدة فقد ارتفعت، بعد خمسة أشهر من الانخفاضات، لتصل إلى (2.9) مليون برميل/ يوم. وهي أقل من أقصى صادرات تحققت في فبراير 2020.

وفي حالة الواردات النفطية الصينية فقد وصلت إلى مستوى، في يوليو 2020، يقدر بحوالي (12.1) مليون برميل/يوم. وهو أقل من واردات شهر يونيو، السابق، والبالغة (13.0) مليون برميل/يوم. وتوضح البيانات الجمركية تراجع الواردات الصينية، خلال أغسطس 2020، لتصل إلى (11.2) مليون برميل/يوم، إلا أنها أعلى من المستوى المناظر في العام الماضي بحوالي (13%)، وانخفضت الواردات الصينية من المنتجات النفطية، خلال يوليو 2020، وذلك لانكماش واردات زيت الوقود، والنافتا. مع انخفاض الصادرات النفطية الصينية، أيضاً، من زيت الغاز، ووقود الطائرات، مع ارتفاع في صادرات الكازولين.

وفي حالة الهند، انخفضت الواردات من النفط الخام، في يوليو 2020، إلى أقل من (3.0) مليون برميل/يوم، ولأول مرة منذ عشر سنوات، وكاستمرار لسادس انخفاض شهري. وذلك يعود لانخفاض الطاقة الإنتاجية للمشروعات الحكومية العاملة في تكرير النفط، ولتصل عند (75%) من هذه الطاقة، مقارنة مع (90%) في شهر يونيو.

أما في حالة رصيد المخزون النفطي التجاري، فتشير البيانات الأولية، لشهر يوليو 2020، إلى انخفاض مخزون منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بنحو (4.5) مليون برميل، على أساس شهري. ووصل هذا المخزون إلى (3,231) مليون برميل، ويعتبر أعلى من نظيره قبل سنة. أما عن مكونات هذا الرصيد، فقد انخفض مخزون النفط الخام، على أساس شهري، بنحو (9.7) مليون برميل. في حين ارتفع مخزون المنتجات النفطية، على أساس شهري، بنحو (5.3) مليون برميل. علماً بأن عدد أيام تغطية المخزون، في حالة بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، قد انخفض بنحو (1.2) يوم، في يوليو 2020، ليصل إلى (72.2) يوم. ويعتبر هذا العدد أعلى بنحو (10.8) يوم عن نظيره في يوليو 2019.

أما في حالة رصيد المخزون النفطي التجاري في الولايات المتحدة فقد انخفض بنحو (9.0) يوم، على أساس شهري، في يوليو 2020. وليصل المخزون إلى (1,452) مليون برميل. ويعتبر أعلى من نظيره قبل عام بنحو (143.6) مليون برميل.

7.2 تطور عدد الحفّارات النفطية، والإنتاج الأمريكي

ارتفع عدد الحفّارات، خلال شهر أغسطس 2020، بنحو (19) حفّارة. وقد ارتفع عدد الحفّارات في الدول غير الأعضاء في أوبك بنحو (+34) حفّارة، في حين انخفض العدد في منظمة أوبك بنحو (-15) حفّارة. وتركز أكبر ارتفاع في حالة البلدان غير الأعضاء في أوبك، في كندا (+20 حفّارة)، وأكبر انخفاض، ضمن هذه البلدان، في الولايات المتحدة (-5 حفّارة). أما في حالة بلدان أوبك فقد تجسّد الارتفاع في حالة نيجيريا، وليبيا (2 حفّارة لكل منهما)، وحقّارة واحدة في أنغولا. وأكبر انخفاض في حالة المملكة العربية السعودية (-9 حفّارة)، والعراق (-3 حفّارة)، والإمارات (-2 حفّارة)، واستقرار عدد الحفّارات في البلدان الأخرى الأعضاء في أوبك.

ووفقاً لإحصاءات معهد النفط الأمريكي، وصل الإنتاج النفطي الخام في الولايات المتحدة، خلال يوليو 2020، إلى (10.250) مليون برميل/يوم، مقارنة مع (11.819) مليون برميل/يوم في يوليو 2019، إي بانخفاض (13.2%). أما المنتجات النفطية الموزعة للسوق المحلي فقد بلغت في يوليو 2020، حوالي (18.252) مليون برميل/يوم، مقارنة مع (20.716) مليون برميل/يوم. أي بانخفاض بلغت (11.8%). وقد انخفض الرصيد التجاري النفطي الأمريكي بنحو (1.051) مليون برميل/يوم، ليصل صافي الواردات إلى (248) ألف برميل/يوم، مقارنة مع (604) ألف برميل/يوم في يوليو 2019.

ثالثاً: التطورات الاقتصادية العالمية

1.3 اتجاهات مؤشر مشتريات المديرين

شهدت المملكة المتحدة ارتفاعاً في قيمة المؤشر، خلال شهر أغسطس 2020 ليرتفع إلى (60.3) مقارنة مع (57.0) في يوليو السابق (كلما زادت قيمة المؤشر عن 50 كلما دلّ ذلك على تحسّن في النشاط الاقتصادي). حيث استفادت المطاعم، وأنشطة أعمال الضيافة من سياسة تخفيض ضريبة القيمة المضافة، بالإضافة إلى شعار الحكومة البريطانية الحالي "تناول الطعام بالخارج للمساعدة Eat Out to Help Out". كما شهد مؤشر تجارة التجزئة، ما عدا الوقود والسيارات، ارتفاعاً بحوالي (2.0%)، على أساس شهري (يونيو/ يوليو 2020)، وحوالي (3.1%)، على أساس

سنوي (يوليو 2019 و 2020). وهو الارتفاع الذي تجاوز قيمة المؤشر قبل انتشار الفيروس. وذلك يعود إلى فتح المحلات، الغير أساسية – طيلة شهر يوليو 2020.

أما في حالة الولايات المتحدة فقد ارتفع قيمة مؤشر مشتريات المدراء من (50.3) في يوليو إلى (54.7) في أغسطس 2020، وذلك لتلقي أنشطة الصناعات التحويلية، والخدمات، دفعة قوية. الأمر الذي ساهم، أيضاً، في ارتفاع التشغيل بقطاع الخدمات، ولأول مرة منذ فبراير 2020. وبنفس الوقت ارتفعت المبيعات المحلية الأمريكية بحوالي (25%) خلال شهر يوليو 2020. وهذا الارتفاع فاق الارتفاع المتوقع بنسبة (14.7%)، على أساس شهري.

أما في حالة منطقة اليورو فقد اتجه مؤشر مشتريات المدراء للانخفاض، خلال أغسطس 2020، لتصل قيمته إلى (51.6)، بعد أن كانت (54.9) في يوليو السابق. وذلك بسبب تباطؤ نشاطي الصناعات التحويلية، والخدمات، والذي يعود، بدوره، إلى ظهور حالات جديدة لانتشار فيروس كورونا في بلدان المنطقة. وما لحق ذلك من تشدد على ممارسة بعض الأنشطة الاقتصادية.

أما في حالة الصين فقد ارتفع مؤشر مشتريات المدراء الصناعيين من (50.9) في يونيو، إلى (51.1) في يوليو 2020. وليعكس ذلك تحسناً في الإنتاج الصناعي (من 53.9 إلى 54.0)، وطلبات الأوامر الجديدة (51.4 إلى 51.7)، وطلبات التصدير (42.6 إلى 48.4)، والواردات الصناعية (من 47.0 إلى 49.1)، والعمالة الصناعية (من 49.1 إلى 49.3). وهو اتجاه مشجّع، لاسيما وأن الصين هي من أهم مستوردي النفط الخام الكويتي.

2.3 ارتفاع الصادرات الصينية بمعدل غير متوقع

وفقاً لمحطة سي. إن. بي. سي. CNBC ارتفع معدل نمو الصادرات الصينية، خلال شهر أغسطس 2020، ليصل إلى (9.5%) على أساس سنوي، مع انخفاض الواردات بمعدل (2.1%) على نفس الأساس. وذلك بناء على بيانات إدارة الجمارك العامة الصينية. علماً بأن مسح وكالة رويتر لمجموعة من الاقتصاديين قد أشار سابقاً إلى إمكانية ارتفاع هذه الصادرات بمعدل (7.1%) للشهر المذكور.

وقد سجّلت الصين، خلال شهر أغسطس 2020، فائضاً تجارياً يعادل حوالي (58.93) مليار دولار (علماً بأن المتوقع من قبل المسح المشار إليه كان حوالي 50.5 مليار دولار). وقد وصل الفائض في شهر يوليو السابق حوالي (62.33) مليار دولار. وسوف يساهم هذا الفائض، التجاري، ولمدة ثلاث أشهر متتالية (يونيو – أغسطس) في رفع معدل نمو الاقتصاد الصيني في النصف الثاني من العام الجاري. آخذين بنظر الاعتبار بأن هذا الاقتصاد من الاقتصادات النادرة التي استمرت بتحقيق معدل نمو موجب متوقع لعام 2020.

وتجسّدت أغلب الصادرات الصينية في أجهزة الحماية الشخصية، والأجهزة المرتبطة بالعمل من المنازل مثل أجهزة الحاسب الآلي. ورغم الخلافات التجارية الصينية – الأمريكية، إلا أن الفائض التجاري قد اتسع لصالح الصين ليصل، خلال أغسطس 2020، إلى (34.24) مليار دولار، بالمقارنة مع (32.46) مليار دولار في يوليو السابق.

3.3 التطورات الاقتصادية الأمريكية

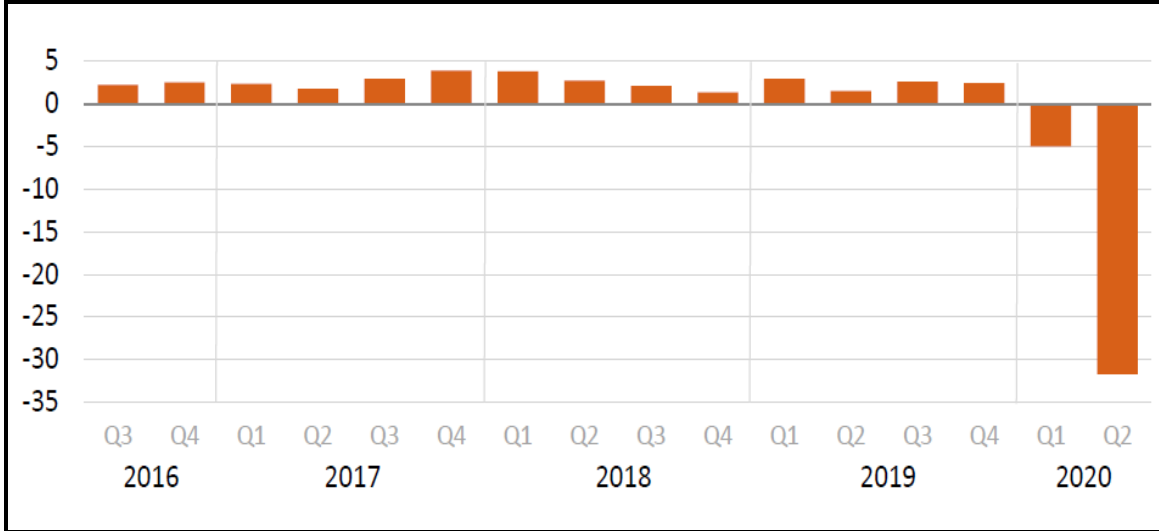
1.3.3 الناتج المحلي الإجمالي

وفقاً لتقديرات مكتب التحليل الاقتصادي الصادر في 27 أغسطس 2020، انخفض الناتج المحلي الإجمالي (الحقيقي) في الربع الثاني من نفس العام، مقارنة بالنصف المناظر عام 2019، انخفض بنحو (31.7%) . وذلك وفقاً لـ "التقدير الثاني" الصادر من المكتب. ويقالّ معدل الانخفاض وفقاً لهذا التقدير عن التقدير السابق "التقدير المتقدم" بحوالي (1.2%).

وقد ساهم انخفاض الناتج كل من المخزون الاستثماري الخاص، والاستهلاك الخاص، والصادرات، والاستثمار الثابت السكني وغير السكني، والإنفاق الحكومي على مستوى الولاية والمحليات. في حين اتجه الإنفاق الحكومي الفيدرالي للارتفاع، وانخفضت الواردات (التي تساهم في رفع قيمة الناتج).

أما على مستوى الناتج المحلي الإجمالي (الإسمي) فقد انخفض بنحو (33.3%)، أو ما يعادل (2.07) تريليون دولار، في الربع الثاني من عام 2020، و ليصل الناتج الإسمي إلى (19.49) تريليون دولار. في حين أن الانخفاض كان في الربع الأول في حدود (3.4%)، أو ما يعادل (186.3) مليار دولار. ويوضح الشكل (12) تطور معدل النمو الحقيقي، مقارنة بالربع السابق، للفترة 2016 – 2020.

شكل (12): معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي ،
على أساس ربع كل سنة، مقارنة بالربع السابق
(%) 2020 – 2016



المصدر: US, BEA.

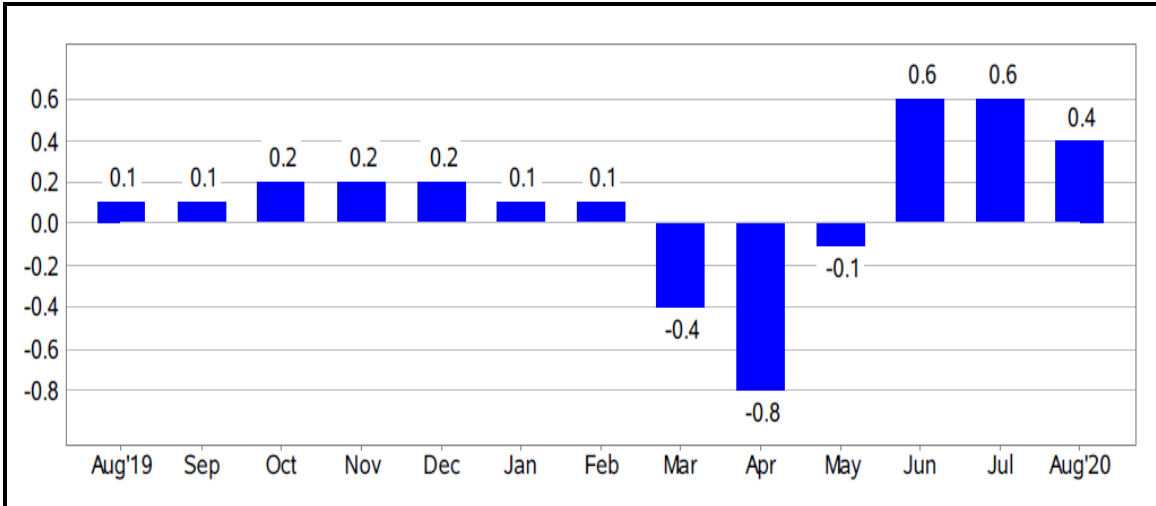
2.3.3 معدل التضخم

حسب الإحصاءات المنشورة في 11 سبتمبر 2020، ارتفع معدل التضخم، بالمناطق الحضرية، والمعدّل موسميًا، لشهر أغسطس 2020، ليصل إلى (0.4%)، مقارنة مع (0.6%) في شهر يوليو السابق. أما على المستوى السنوي (أغسطس 2020/2019) فقد ارتفع المعدل بنحو (1.3%).

وتركز أكبر ارتفاع بالمعدل، على أساس شهري، في مجموعات "السيارات والشاحنات المستعملة" (+5.4%)، و"زيت الطاقة" (+3.9%)، و"الكازولين"، و"سلع الطاقة" (+2.0% لكل منهما). في حين شهدت المجموعات التالية أكبر انخفاض بمعدل التضخم: "خدمات منافع الغاز" و"الكهرباء" (-0.2%) لكل منهما، و"الأغذية المحلية" (-0.1%).

أما على المستوى السنوي فقد تركز ارتفاع معدل التضخم في "خدمات الرعاية الصحية" (+5.3%)، و"الأغذية المحلية" (+4.6%)، و"الأغذية عموماً" (+4.1%). فيما تركز الانخفاض في "زيت الوقود" (-23.6%)، و"جميع أنواع الكازولين" (-16.8%)، و"سلع الطاقة" (-16.7%). وشهد معدل التضخم "الأساسي"، بدون الأغذية والطاقة، ارتفاعاً، في أغسطس، بنحو (+0.4%)، بعد ارتفاع بلغ (+0.6%)، في يوليو السابق. ويوضح الشكل (13) تطور معدل التضخم، التغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلكين، خلال العام السابق المنتهي في أغسطس 2020.

شكل (13): التغير النسبي في الرقم القياسي لأسعار المستهلكين (معدل التضخم) للمناطق الحضرية، والمعدل موسمياً، للفترة أغسطس 2019 – أغسطس 2020 (%)



المصدر: US, BLS.

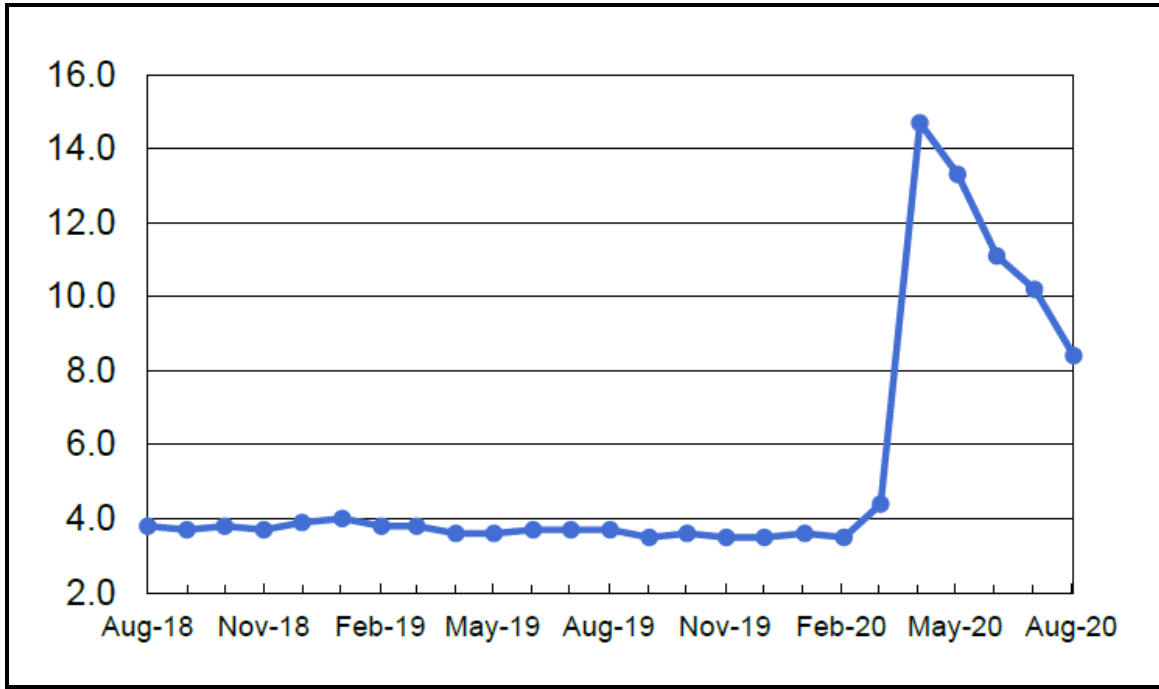
3.3.3 معدل البطالة

ارتفع عدد العاملين، خلال شهر أغسطس 2020، بحوالي (1.4) مليون، مع انخفاض معدل البطالة إلى (8.4%)، مقارنة مع (10.2%) في شهر يوليو السابق. ويعكس الارتفاع في العمالة الحكومية، في الشهر المذكور، ارتفاع التشغيل المؤقت بهدف إجراء مسح عام 2020. مع حدوث ارتفاع في عدد العاملين في كل من: تجارة المفرد، وخدمات الأعمال والخدمات المهنية، والضيافة وتمضية أوقات الفراغ، والخدمات الصحية والتعليمية.

وقد انخفض معدل البطالة، في شهر أغسطس، بحوالي (1.8%)، وانخفض عدد العاطلين بنحو (2.8) مليون، ليصل إلى (13.6) مليون. وتركز أكبر معدل للبطالة، خلال نفس الشهر، في فئة المراهقين (16.1%)، ثم السود (13.0%)، ثم الآسيويين (10.7%)، ثم من أصول لاتينية (10.5%)، ثم البالغين من الإناث (8.4%)، ثم البالغين من الذكور (8.0%)، والبيض (7.3%).

أما عن فترة التعطل فقد تركز أكبر عدد من المتعطلين في فترة أقل من (5) أسابيع (حوالي 2.2 مليون)، ثم فترة (5 – 14) أسبوع (حوالي 1.7 مليون)، ومن ثم فترة (27) أسبوع وأكثر (حوالي 1.2 مليون)، يليها فترة (15 – 26) أسبوع (حوالي 831 ألف). ويوضح الشكل (14) تطور معدل البطالة، المعدل موسمياً، خلال فترة السنتين المنتهية في أغسطس 2020.

شكل (14): معدل البطالة، المعدل موسمياً،
أغسطس 2018 – أغسطس 2020 (%)



المصدر: US, BLS.

4.3 التطورات الاقتصادية الأوروبية

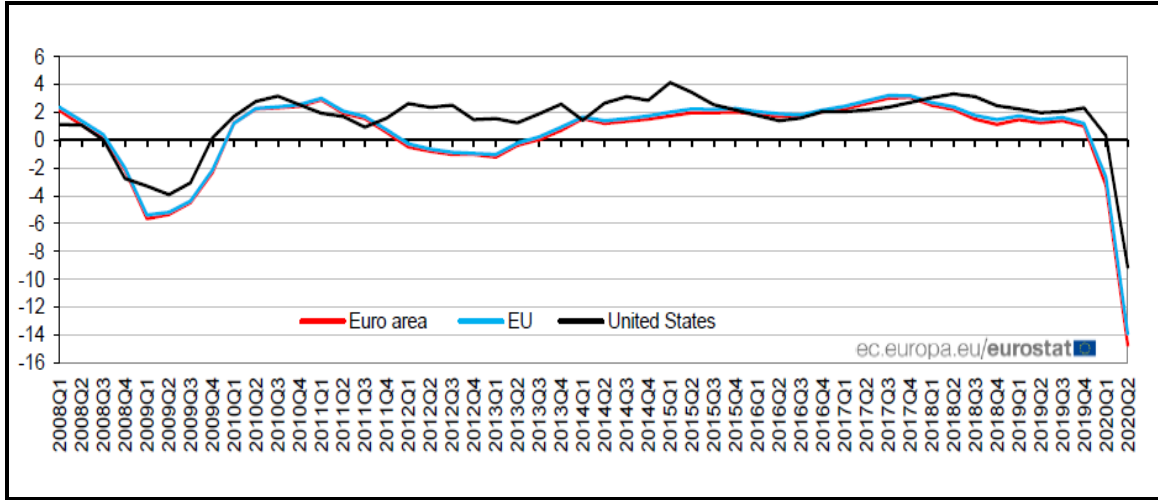
1.4.3 الناتج المحلي الإجمالي

في تقديراته للربع الثاني من عام 2020، أشار مكتب الإحصاء الأوروبي، في 8 سبتمبر، إلى انخفاض الناتج، المعدل موسمياً، بحوالي (-11.8%) في منطقة اليورو، و(-11.4%) في المجموعة الأوروبية، بالمقارنة مع الربع الأول من العام. ويعزى ذلك كلياً تقريباً إلى الآثار السلبية لانتشار فيروس كورونا. ويعتبر هذا الانخفاض الأكثر حدة منذ بدء نشر سلسلة أرقام الناتج عام 1995. علماً بأن الناتج قد انخفض بالربع الأول من عام 2020 بنحو (-3.7%) في منطقة اليورو، و(-3.3%) في المجموعة الأوروبية.

أما بالمقارنة بين الربع الثاني لعام 2020، ونظيره لعام 2019 فقد انخفض الناتج بحوالي (-14.7% في منطقة اليورو، و(-13.9%) في المجموعة الأوروبية. وتعتبر هذه المعدلات، أيضاً، من المعدلات الأكثر حدة في الانخفاض منذ عام 1995. حيث كان أكبر انخفاض في حالة منطقة اليورو (-3.2%)، و(-2.7%) في المجموعة الأوروبية.

علماً بأن أكبر انخفاض للربع الثاني من عام 2020، بالمقارنة مع الربع الأول، كان في حالة إسبانيا (-18.5%)، ثم كرواتيا (-14.9%)، ثم هنغاريا (-14.5%). أما أقل انخفاض فكان في حالة فنلندا (-4.5%)، ثم لتوانيا (-5.5%)، ثم استونيا (-5.6%). ويوضح الشكل (15) معدلات النمو في الربع الثاني من عام 2020 والمعدلة موسمياً للبلدان الأعضاء بالمجموعة الأوروبية.

شكل (15): معدلات النمو في الربع الثاني من عام 2020،
بالمقارنة مع الربع الأول (%)



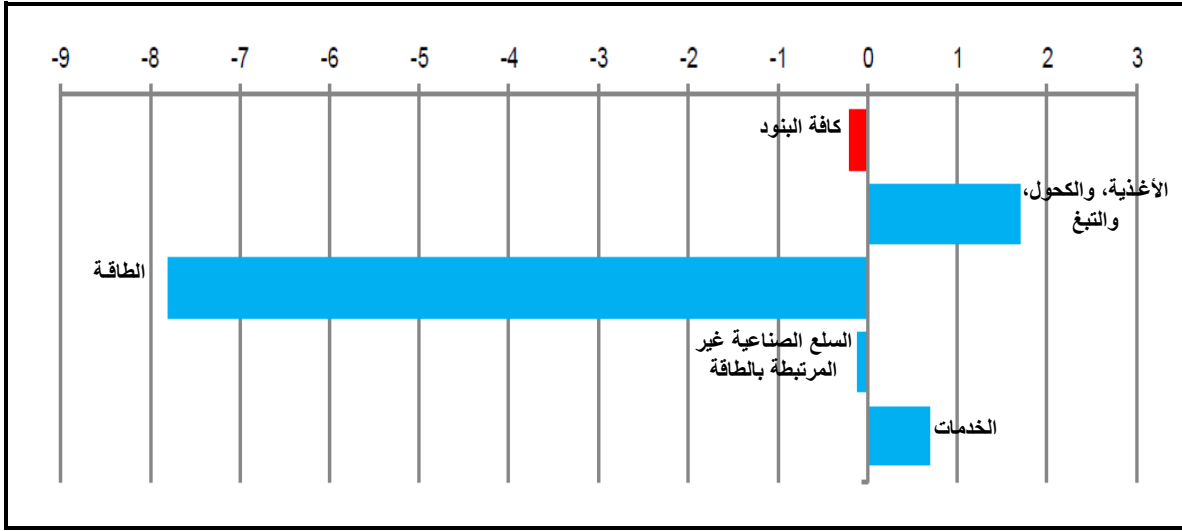
المصدر: Eurostat، EU.

2.4.3 معدل التضخم

وفقاً لمكتب الإحصاء الأوروبي، 1 سبتمبر 2020، فإن معدل التضخم، في منطقة اليورو، لشهر أغسطس من نفس العام قد وصل إلى معدل سالب (-0.2%)، بعد أن كان (+0.4%) في شهر يوليو السابق. وبالنظر إلى المجموعات السلعية والخدمية يلاحظ أن "الأغذية والمشروبات

الكحولية والتبغ" قد شهدت أعلى معدل (+1.7%) مقارنة مع (+2.0%) في شهر يوليو السابق. ثم تأتي مجموعة "الخدمات" (+0.7%)، و(+0.9%، تبعاً)، تليها مجموعة "السلع الصناعية غير المرتبطة بالطاقة" (-0.1%)، و(+1.6%، تبعاً)، و"الطاقة" (-7.8%، و+8.4%، تبعاً). ويوضح الشكل (16) معدلات التضخم، على أساس سنوي، لشهر أغسطس 2020.

شكل (16): المعدل السنوي للتضخم، في منطقة اليورو،
أغسطس 2020 (%)



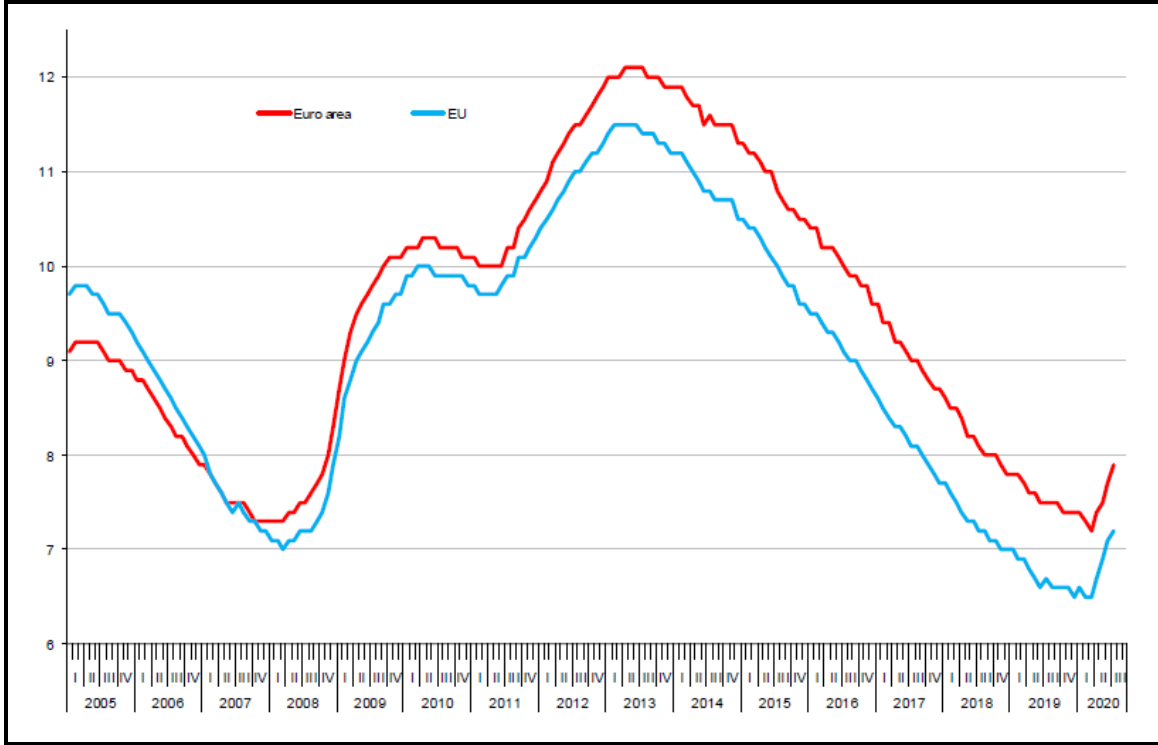
المصدر: .EU, Eurostat

3.4.3 البطالة

وصل معدل البطالة، خلال شهر يوليو 2020، والمعدل موسمياً، في منطقة اليورو، وبعد تخفيف إجراءات الحظر، وصل إلى (7.9%)، مقارنة مع (7.7%) في شهر يونيو السابق. في حين وصل هذا المعدل، في حالة المجموعة الأوروبية، إلى (7.2%) في يوليو مقارنة مع (7.1%) في يونيو. ووصل عدد العاطلين عن العمل، في المجموعة الأوروبية، خلال يوليو 2020، إلى حوالي (15.184) مليون، منهم (12.793) مليون في منطقة اليورو. وارتفع هذا الرقم، بالمقارنة مع شهر يونيو السابق، في حالة الاتحاد الأوروبي، بحوالي (336) ألف، وبحوالي (344) ألف في

حالة منطقة اليورو. ويوضح الشكل (17) معدلات البطالة في منطقة اليورو، والاتحاد الأوروبي، والمعدلة موسمياً، خلال الفترة 2005 – 2020، وعلى أساس ربع سنوي.

شكل (17): معدلات البطالة، المعدلة موسمياً، في المجموعة الأوروبية، ومنطقة اليورو، على أساس ربع سنة، 2005 – 2020 (%)



المصدر: EU, Eurostat

وتركز أكبر معدل للبطالة، خلال يوليو 2020، في حالة إسبانيا (15.8%)، ثم إيطاليا (9.7%)، والسويد (9.4%)، وقبرص ولاتفيا (9% لكل منهما)، وكرواتيا (8.6%). أما على مستوى بطالة الشباب (أقل من 25 سنة) فقد تركّز أكبر معدل للبطالة في إسبانيا (41.7%)، ثم إيطاليا (31.1%)، ثم السويد (28.9%)، ثم البرتغال (26.3%)، ولوكسمبورغ (26.0%).